القدس عاصمة فلسطين في صدر الإسلام

الدور السياسي والإداري لمدينة القدس في القرون الوسطى

خليل عثامنة

يتصدر موضوع مدينة القدس، في هذه الأيام، الخطاب السياسي لكلّ من طرفي ما يسمى «بعملية السلام» في الشرق الأوسط، لدى الفلسطينيين والاسرائيليين على حدّ سواء. فيردّد الاسرائيليون في مناسبة وغير مناسبة، وبما يشبه الترنيمة الدينية في الصلاة، العبارة التي باتت تمجّها الأسماع : «أن القدس هي عاصمة اسرائيل إلى الأبد» وينطلق الاسرائيليون في مقولتهم هذه، متذرعين بقرار برلماني سياسي أفرزته غطرسة القوة ونشوة النصّر الذي أحرزوه على العرب في حزيران ١٩٦٧ من جهة، ويتكئون من جهة أخرى، على رؤية أيديولوجية غيبية أفرزها ما يعرف «بخطاب الدراسات التوراتية» الذي يتمحور حول امبراطورية داود المتخيّلة، في محاولة منهم لتبرير استيلائهم على فلسطين العربية إعتماداً على حقوق دينية ـ تاريخية قائمة على تفسيرات غائية وصولية لبعض نصوص التوراة. إنه الخطاب الذي يحاول أن يثبت عنصر الاستمرارية بين مملكة داود وبين قيام دولة اسرائيل الحديثة، متجاهلاً، عن عمد، تاريخ فلسطين وتاريخ الشعب الفلسطيني في كل الحقب التي تقع ما بينهما. بل هادفاً إلى الغاء هذا التاريخ إلغاء كلياً. (١) فيذهب أحد أتباع هذه المدرسة إلى الزّعم : «إنه بعد القضاء على الاستقلالية اليهودية، والخراب الثاني للهيكل سنة ١٩٧٠،

واخماد ثورة باركوخبا سنة ١٣٥، فإنه لم يعد هنالك مجال للحديث عن تاريخ سياسي لفلسطين؛ ثُمَّ يستدرك بعد ذلك مفسرًا أَنَّهُ على مدى الـ : ١٨٧٠ عاماً التي أعقبت الاحتلال الروماني وحتى قيام دولة اسرائيل، لم يقم في فلسطين كيان سياسي مستقل يصنع تاريخاً، سوى مملكة القدس اللاتينية (٢).

وبالنسبة لمدينة القدس، يذهب مستشرق اسرائيلي آخر إلى القول بأنه منذ أن جعل الملك داود مدينة القدس عاصمة لمملكته، فقد اختارها لتكون كذلك لكل الأمم التي آمنت بالتوراة ككتاب مقدس، أو تلك الأمم التي رأت في التوراة جزءاً من ميراثها الروحي، أما الشعوب الأخرى كالمصريين القدماء، والبابليين، والفرس، والبيزنطيين، والعرب والأتراك ممّن حكموا في فلسطين على مدى أربعة آلاف عام من التاريخ، فإنهم لم يقدروا القدس حقّ قدرها، ولم يجعلوها عاصمة لهم (٣).

إنّ هذه المزاعم التي تفتقر إلى السند التاريخي، بل إلى الحدّ الأدنى من الموضوعية العلمية، تتناقض مع الوقائع التاريخية، خاصة ما يتعلق منها بالفترة التاريخية المبكرة للحكم العربي في فلسطين، حيث جُعلت مدينة القدس عاصمة لفلسطين منذ أن دخلها العرب كفاتحين ومنذ أن دخلها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ووقّع وثيقة استسلامها مع البطريرك صفرونيوس سنة ٦٣٨، والى ما يقرب من ثمانين عاماً بعد هذا التاريخ.

هذا المقال سيكشف لأول مرة حقيقة كينونة القدس عاصمة لفلسطين في الفترة الإسلامية المبكرة التي تغطي عهد الخلافة الراشدة التي استغرقت ثلاثين عاماً، وشطراً طويلاً من العهد الأموي يقارب الأربعين عاماً، قبل أن يُنْقَلَ مَقرُّ العاصمة إلى مدينة الرّملة.

(١)

إن المُصطلح «عاصمة» بمدلوله السياسي ـ الإداري المعاصر لم يكن معروفاً في العربيّة الكلاسيكية، ومن ثَمَّ لم يرد استعماله عند الجغرافيين المسلمين ولا في كتب الفقه الإسلامي بهذا المدلول.

صحيح أن صيغة اسم الفاعل «عاصم» بمعنى المانع أو الحافظ، قد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى : «قالَ لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلاّ من رَحِمَ» (٤٣ : ١١)، ولكن هذه الصفة مشتركة للمذكر والمؤَنّث معاً، وليس هناك مَن حاجة لتأنيثها وفقاً لأحكام العربية.

أما أقدم استعمال لهذه اللفظة، بمدلولها الإداري فإنما ورد على صيغة الجمع (عواصم)، حين استحدث الخليفة العباسي هارون الرشيد (٧٨٦ – ٨٠٩) ولاية إدارية تحمل هذا الإسم، بعد أن سلخ عدداً من المدن التي كانت تابعة قبل ذلك إلى جُنْد قنَّسْرين، فجمعها مع نواحيها في ولاية جديدة أطلق عليها اسم «العواصم» بسبب إشتمالها علَى عدد من الحصون والقلاع الحدودية القديمة؛ فكانت جيوش المسلمين التي تخرج للغزو داخل الأراضي البيزنطية في موسم الصيف (والتي أطلق عليها بسبب ذلك اسم «الصائفة») تتحصّن بهذه القلاع، ثم

عيَّن الرشيد عمَّه عبد الملك بن صالح العباسي ليكون أول عامل (Gouverner de province) له على هذه الولاية [٤].

عوضاً عن ذلك، فقد سمّى الجغرافيون العرب المراكز السياسية الإدارية للأقاليم في الدولة الإسلامية بتسميات مختلفة لم يذكر بينها لفظ «عاصمة». فقد سمّى المقدسي مدينة بغداد عاصمة الخلافة العباسية «مِصْر الإسلام» [٥]، في حين أطلق الاصطخري على مدينة سامَّرا التي بناها المعتصم وجعلها عاصمة الخلافة بدلاً من بغداد اسم «دار الخلافة» [٦]. ومع ذلك فإن كلمة «مِصْر» لم تكن مقصورة على عاصمة الدولة فقط، وإنما أطلقت على عواصم بعض الأقاليم، فلما تحدث المقدسي عن إقليم فارس وسمّى المدن المهمّة فيه أشار إلى مدينة شيراز وسمّاها «مِصْر الإقليم» [٧] على اعتبار أنها عاصمته السياسية والإدارية.

أما أكثر التسميات شيوعاً عند الجغرافيين العرب فهي كلمة «القَصَبَة»، وترادفها في هذا المعنى كلمة «مَدينة» مضافة إلى اسم الاقليم. فعندما يعدّد الاصطخري عواصم الأجناد في بلاد الشام، وعواصم الأقاليم الإسلامية الأخرى فإنه يسمي عاصمة الجُند أو الاقليم «قَصَبَة» فيقول مثلاً: «وأما الأردن فإن قصبتها طبريّة»، ويقول في موضع آخر: «وقصبة الصُّغد سَمَرْقَند»، وعندما يتحدث عن إقليم فَرْغانة نراه يقول: «وفرغانة اسم الاقليم وقصبتها أَخْسيكت» [٨]. ثم نراه في مواضع أخرى يستبدل هذا المصطلح بما يرادفه في المعنى والمدلول فيقول: «وأما الأردن فمدينتها الكبرى طبريّة»، وعندما يتطرق إلى جُند فلسطين يقول: «ومدينتها العظيمة الرّملة»، وكذا الأمر بالنسبة لعواصم الأقاليم الإسلامية الأخرى، فعندما يتحدث عن إقليم أُشْروسَنَة يقول: «ومدينتها التي يسكنها الولاة هي بونْجِكَت» [٩].

ولم يكن الاصطخري الجغرافي الجغرافي الوحيد الذي استخدم هذين المصطلحين، بل شاركه كل من المقدسي واليعقوبي [١٠]. وإلى جانب هذه المصطلحات فإننا نجد عبارات أخرى يدلّل بها الجغرافيون العرب على عواصم الأقاليم، منها مصطلح «دار الأمارة»، الذي يرد عند الاصطخري دون غيره. فعند حديثه عن أقاليم ارمينية والرّان وأذربيجان نراه يذكر مدينة دَبيل ويقول عنها: «وهي قصبة أرمينية، وبها دار الأمارة، كما أن دار الأمارة بالرّان بَرذَعة، ودار الأمارة باذربيجان أردبيل» [١١]. ففي الوقت الذي وردت فيه عبارة «دار الأمارة» اضافة تفسيرية إلى مدلول القصبة عندما ذكر مدينة دبيل عاصمة أرمينية الإسلامية، نجد أن العبارة ذاتها قد جاءت مرادفة لكلمة قصبة بمعنى عاصمة الاقليم عند حديثه عن مدينتي بَرْذَعة وأَرْدَبيل. ثم نراه يستعمل عبارة أخرى للغاية نفسها، فعند حديثه عن مدينة شيراز التي مرّ ذكرها فإنه يسميها «مُسْتَقَرُّ العُمال» [١٢].

(٢)

تختلف روايات الجغرافيين العرب بشأن العاصمة الفلسطينية في الفترة الإسلامية المبكّرة،

فبينما يذهب جغرافيو القرنين الثالث والرابع/ التاسع والعاشر الميلاديين، كاليعقوبي والاصطخري والمقدّسي إلى أن الرملة هي عاصمة فلسطين (١٣)، يؤكد بعض الجغرافيين المتأخرين كياقوت الحموي (القرن السابع/ الثالث عشر الميلادي) أن عاصمة فلسطين هي مدينة القدس (١٤). ويستدرك كل من اليعقوبي والمقدسي على ما ذكراه بهذا الشأن، فيذكر اليعقوبي أن مدينة اللُّد (Lydda) كانت عاصمة فلسطين قبل الرملة، حين استحدث سليمان بن عبد الملك مدينة الرملة وجعلها العاصمة عندما عيّنه أخوه الوليد بن عبد الملك أميراً (Gouverner) على جند فلسطين. (١٥) أما المقدسّي فيزعم أن مدينة عَمْواس (Emmaus Nicopolis = Amwas) كانت العاصمة القديمة لفلسطين إلا أنها تركت لأنها واقعة على سفوح المنطقة الجبلية، ولأن الناس توجهوا نحو السهل المحاذي لساحل البحر لوفرة الماء والآبار فيه (١٦). ويردّد ياقوت الحموي عبارة المقدسي كما هي في كتابه معجم البلدان (١٧).

كان المؤرخ الإسلامي أحمد بن يحيى البلاذري أول من أورد قصة تمصير الرّملة أثناء إمارة سليمان على فلسطين، وعنه نقل الجغرافيون الذين عاصروه أو أتوا بعده (١٨).

إن ما يبدو وكأنه تناقض في روايات الجغرافيين إنّما يعكس حقيقة واحدة ذات شقّين الأول: أن الرملة قد جعلت عاصمة لفلسطين في الثلث الأخير من العهد الأموي الذي استمر نيّفاً وتسعين عاماً، والثاني: أنّه كانت لفلسطين عاصمة قديمة قبل الرملة، أخفق الجغرافيون العرب في تحديد هويتها. فمن قائل إنها كانت اللّد، ومن قائل إنها كانت عمواس، ومن قائل إنها كانت بيت القدس كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

ويجدر بنا أن ننوّه في هذا السياق، وقبل أن نخوض في مسألة تحديد هوية العاصمة الفلسطينية في الفترة الخاضعة لهذه الدراسة، بأننا عندما نتحدث عن فلسطين، فإنما نقصد بذلك «جُنْدَ فلسطين» الإسلامي، وليست فلسطين بحدودها الانتدابية الحالية. إذ لم تشكل فلسطين الإسلامية في تلك الحقبة إلاّ جزءاً من فلسطين المعاصرة، حيث كانت الأجزاء الشمالية من فلسطين بدءاً باللجون عند الطرف الغربي لمرج بني عامر وعند السفوح الشرقية لجبل الكرمل وحتى أعالي جبال الجليل شمالاً تشكل وحدة جيو ـ سياسية منفصلة عن فلسطين، عرفت باسم «جُنْد الأردّن» ، وكانت مدينة طبريّة عاصمة سياسية وإدارية لهذا الجزء من في فلسطين الإسلامية (١٩).

أوقع اضطراب الرواية الجغرافية العربية بشأن عاصمة فلسطين الإسلامية كافة الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع في شراك الخطأ والوهم. بل رأى فيه بعض المستشرقين من أنصار الأيديولوجية الصهيونية مُتَعلَّقاً ينفون بواسطته أهمية مدينة القدس ومركزيتها السياسية عند العرب والمسلمين خدمة لأهداف تلك الأيديولوجية. فها هو المستشرق الإسرائيلي Moshe Gil يقول إن عاصمة فلسطين الإسلامية لم تتحدّد إلاّ بعد إنشاء مدينة الرملة (٢٠).

وإذا ما علمنا أن البدء بإنشاء مدينة الرملة بمبادرة من سليمان بن عبد الملك، الذي كان

والياً على فلسطين إبّان خلافة أخيه الوليد بن عبد الملك، إنّما كان في سنة ٩٨ / ٧١٦ ميلادي [٢١]، فإنه يستنتج، حسب أقوال Gil، أنه لم تكن لفلسطين عاصمة سياسية اداريّة على مدى ما يزيد عن ستين عاماً، أي طوال الفترة الممتدة من دخول عمر لمدينة القدس في نهاية ثلاثينات القرن السابع وحتى نهاية هذا القرن تقريباً. وهو أمر لا يتناقض مع المنطق فحسب، بل يتجاهل الرواية الجغرافية العربية الآنفة الذكر.

ويقطع باحث اسرائيلي آخر بأن القدس لم تكن عاصمة لفلسطين الإسلامية، وينفي أن تكون لها أيّة أهمية اطلاقاً في نظر العرب والمسلمين [٢٢]. ويذهب هذا الباحث إلى أبعد من ذلك حيث ينفي أن يكون لمدينة القدس أيّة قداسة دينية في وعي العالم الإسلامي آنذاك، وأن قدسيّة هذه البقعة كانت مقصورة على سكان المدينة وعلى سكان ضاحيتها القريبة لم تتعداهم. وأنها كانت باهتة ضئيلة في نفوس أهل فلسطين وبلاد الشام عموماً [٢٣]. ويجزم مستشرق ثالث بأن القدس ليس فقط لم تكن عاصمة، بل إنها لم تكن ترقى إلى مستوى مركز الناحية أو المنطقة التي تحيط بها [٢٤].

ويتفق باحث اسرائيلي رابع في الرأي مع الآراء الآنفة الذكر، بأن القدس لم تكن عاصمة لفلسطين، ولكنّه يلمّح في الوقت نفسه، بنيّة حكام بني أُميّة في جعل القدس عاصمة لهذا الجند، ويستدل على ذلك بما تَمَّ اكتشافهُ من آثار لمؤسسات وأبنية أموية في جهتي الحرم القدسي الجنوبية والجنوبية الغربية. ولكن نيّة الأمويين هذه على زعمه، لم تخرج إلى حيّز التنفيذ. ويرجع هذا الباحث السبب في ذلك إلى بعد مدينة القدس عن خطوط النقل والمواصلات [٢٥].

يلاحظ القارئ المدقّق فيما كتبه هؤلاء المستشرقون غياب الأمانة العلمية في استقرائهم للمصادر التاريخية الإسلامية، وعلى الأقل غلبة الانتقائية عندهم في تعاملهم مع الرواية العربية ـ الإسلامية. وبسبب موقفهم هذا نراهم يتناولون هذه المسألة عوداً على بدء، وكأنهم ليسوا على يقين بما قطعوا به بشأنها. فيستأنف M. Gil حديثه عن عاصمة فلسطين في هذه الحقبة معترفاً بأن العرب قد جعلوا من مدينة القدس مركزاً ادارياً لهذه الولاية (لم يستخدم كلمة عاصمة)، إلاّ أنهم سرعان ما قرروا أن ينشئوا الرملة ليجعلوها عاصمة لهذا الجند، وكان قرارهم نابعاً من رغبتهم في إحكام السيطرة على الطريق الساحلي من جهة، والابتعاد عن البيئة غير ـ المسلمة التي تسود مدينة القدس وما ينطوي عليه ذلك من مضايقة لهم من جهة أخرى، وهو السبب ذاته الذي حدا بهم إلى تفضيل مدينة الرملة على مدينة اللّد [٢٦].

وباللهجة المتلعثمة ذاتها يعود Goitein S.D. إلى هذه المسألة مرة أخرى ليقول بأن القدس لم تكن قطّ عاصمة رَسميّة لجند فلسطين، إلا أنه يستدرك على ذلك فيقول إنه بسبب العثور على قطع نقدية ذهبية تعود إلى ما قبل الإصلاحات النقدية التي أجراها الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٨٥ – ٧٠٥)، تحمل اسم مدينة القدس «إيليّا فلسطين»، يمكن أن يفترض المرء أنّ القدس كانت فعلاً عاصمة الجزء الجنوبي من «أرض اسرائيل» (٢٧)، (وهو يعني بذلك

بالطبع جند فلسطين).

وكما أوقع اضطراب الرواية الجغرافية بشأن العاصمة الفلسطينية المستشرقين في مزالِق الوهم، يبدو أنه غرّر ببعض الباحثين العرب. فنرى أن إلياس شوفاني يذهب في أعقاب الرواية الجغرافية من أن مدينة اللّد كانت العاصمة القديمة ثم نقلت العاصمة إلى مدينة الرّملة [٢٨]. وينفي الأستاذ عبد العزيز الدوري، أحد شيوخ الباحثين العرب المعاصرين، أن تكون مدينة القدس عاصمة لفلسطين الإسلامية. ويحاول أن يعلّل حكمه هذا بعدم توفر المراعي في محيط مدينة القدس والتي يحتاجها المقاتلون العرب لرعي خيولهم وركائبهم. ولكنه بالرغم من هذا النفّي يؤكد المكانة الخاصة التي كانت تتمتع بها المدينة (وكأنه يعني المكانة الدينيّة)، فكان لها والٍ خاص وكان لها قاضٍ خاص كذلك. ويشير إلى نيّة الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك باتّخاذها عاصمة لخلافته، «ولكنه، يضيف الدوري، تخلّى عن ذلك على نحو مفهوم» [٢٩]. ويبدو أنه غابت عن الأستاذ الدوري الحقيقة الثابتة والمستمرة و«المتمثلة في خضرة جبال القدس وخضرة مرابعها كما نعرفه في أيامنا هذه، ويبدو أنه سها عمّا أورده الجغرافي الفلسطيني المقدسيّ في وصفها والإشادة بخصوبة أرضها وخضرة جبالها [٣٠]. بل كيف يفسّر الدوري اختيار العرب لأكثر مناطق العراق جفافاً وخشونة، وأقلها عذوبة مياه ليقيموا عليها أكبر مدينتين في القرن السابع وهما مدينتا الكوفة والبصرة [٣١]. ولَعلّ فيما أورده الدوري من أنه كان للقدس قاضٍ خاصّ بها يحسب عليه ولا يحسب لصالح الرأي الذي توصل إليه، إذ لم يكن منصب القضاء في هذه الفترة المبكرة عامّاً لكل المدن، بل كان مقصوراً على عواصم الأمصار [٣٢]. أما العبارة التي فهم منها الدوري أن سليمان قد نوى اتخاذ القدس عاصمة له، وهي عبارة «ثُمّ إنّه هَمَّ بالاقامة ببيت المقدس واتخاذها منزلاً» كما ترد عند ابن المُرَجّى [٣٣]، فإنما تدلّ على العزم والقرار [٣٤]، وليس على مجرد النيّة كما فهمها الدوري.

(٣)

لَعلّ اضطراب الرواية الجغرافية ناشئ عن أن الجغرافيين العرب، وهم جميعاً عاشوا في منتصف القرن الثالث/ التاسع الميلادي وما بعده، صبوا اهتمامهم على ما هو قائم فعلاً على أرض الواقع في أيامهم سواء عرفوه بالمعاينة والمشاهدة أم عن طريق الخبر والرواية، وحينها كانت الرملة فعلاً هي عاصمة جند فلسطين. ولم يكن يهمّ الجغرافيين أن يتقصّوا الأخبار وما مضى من سير الأحداث كالمؤرخين. ومع ذلك فإنّهم تعقبوا قصة تحويل عاصمة فلسطين إلى الرملة كما رواها البلاذري (الذي كان معاصراً لبعضهم) في فتوح البلدان. فسجلوا بأمانة ودقة ما كتبه البلاذري.

إزاء هذا الوضع، ولكي نستطيع كشف الحقائق فيما يتصل بعاصمة فلسطين الأولى، فإنّه لا بدّ لنا من الاستئناس بروايات الفتوح الإسلامية كما وردت عند المؤرخين المسلمين،

وأن نتعقّبها في مصادر أخرى غير كتب التاريخ. واعتماداً على هذه الروايات، على اختلاف رواتها، نستطيع أن نؤكّد أن مدينة القدس كانت العاصمة الأولى لفلسطين قبل أن تنقل بعد نيّف وثمانينَ عاماً إلى مدينة الرملة.

فعندما زار الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، الجابيّة وكانت المعسكر الرئيسي لجيوش المسلمين العاملة في بلاد الشام (٣٥)، كانت الترتيبات الإدارية على رأس الخطوات التي اتخذها. لأنها كانت من الأمور التي لا يمكن تأجيلها بعد نهاية المرحلة الأولى من مراحل الفتح العسكري الذي أحرزه العرب. وكانت عملية تقسيم بلاد الشام إلى وحدات ادارية هي محور هذه الترتيبات، حيث خاطب جنوده وقواده قائلاً: «فجنّدنا لكم الجنود» بالاضافة إلى أمور أخرى تطرق إليها وكلها ذات طابع اداري تنظيمي (٣٦). وأكدت الدراسات الحديثة الطابع الاداري التنظيمي الذي ميَّز هذه الزيارة (٣٧).

ويروى في هذا الصدد أن الاجراءات الإدارية التي رتّبها عمر بن الخطاب، إنما اتخذت أثناء إقامته القصيرة في مدينة القدس بعدما أقرَّ وثيقة الصلح مع أهلها (٣٨). ولهذا الخبر أهمية خاصة، ليس فقط لأنه يرد عند قدامى المؤلفين الذين ماتوا قبل منتصف القرن الثالث / التاسع الميلادي، وكانوا من أبناء الجيل الثاني بعد جيل الأخباريين الرّواد، بل لأنه يدلّل على الدوّر السياسي الإداري الذي لعبته مدينة القدس في الأيام الأولى من تاريخ العرب في بلاد الشام، وأن باكورة الترتيبات الإدارية والسياسية الإقليمية قد حدثت على أرضها. وهو أمر انفردت به مدينة القدس دون مدن بلاد الشام الأخرى، ومدن هامّة أخرى على أرض العراق وفارس ومصر.

وإذا كانت الترتيبات الإدارية ـ السياسية التي اتخذها الخليفة عمر تنطوي على هذا القدر من الأهمية، فإنها تبدو أقلّ شأناً إذا ما قورنت بالزيارة التاريخية الفريدة التي خصَّ بها الخليفة مدينة القدس دون غيرها. فقصة زيارة عمر لمدينة القدس، والتي يسميها المؤرخون المسلمون «بالفتح العمري» (٣٩)، إنما تحمل في طيّاتها تجسيداً للرؤية الإسلامية الاستراتيجية لعالمية الدين والرسالة الإسلامية، والتي أكدتها بعض الآيات القرآنية. وضمن هذه الرؤية كان لا بدّ لمدينة القدس أن تصبح حجر الزاوية للاستراتيجية الكونية التي تبنتها رسالة الإسلام.

وتختلف الروايات التاريخية وروايات الفتوح الإسلامية بشأن الظروف والملابسات التي سبقت هذه الزيارة؛ فمنها ما كان يربطها بالشرط الذي اشترطه البطريرك صفرونيوس على القائد الذي كان يحاصر المدينة بعد أن توصلا إلى صيغة الاستسلام، من أن التسليم لن يتمّ إلاّ إذا حضر الخليفة بنفسه (٤٠). ومنها ما لا يذكر هذا الشرط الذي نسب إلى صفرونيوس (٤١). ولفحص موثوقية الرواية الأولى، يكفي أن نلقي نظرة على الأوضاع العسكرية وسير الأحداث على أرض فلسطين قبيل القيام بهذه الزيارة؛ فعلى صعيد العمليات العسكرية بدت كفة العرب راجحة منذ المراحل الأولى للقتال ضد الحاميات البيزنطية، ثم كان الانتصار

الحاسم للعرب بعد ذلك في معركة اليرموك مما حدا بالقيصر البيزنطي هراقليوس إلى التخلي عن سوريّا نهائياً معترفاً بهزيمته وعدم قدرته على استرجاع ما خسره من أراض، فترك حكام المدن البيزنطيين يواجهون كل بمفرده المصير المحتوم. وبطبيعة الحال فقد كانت هذه الحقيقة معروفة لصفرونيوس كما دلت على ذلك أقواله في العظة التي ألقاها في عيد الميلاد سنة ٦٣٤ في كنيسة العذراء بالقدس، حيث لم يتمكن المسيحيون من الاحتفال بالميلاد في بيت لحم التي سقطت في أيدي العرب [٤٢].

فصفرونيوس لم يكن في وضع يمكنه من الاشتراط على خصم لا يقف في وجهه شيء. وعلى هذا الأساس فإن مجيء عمر بن الخطاب إلى بلاد الشام وزيارته لمدينة القدس، لم يكن بالضرورة بسبب هذا الشرط، وإنما لأسباب أخرى لا صلة لها كلية بالموقف العسكري في مدينة القدس أو بموقف أهلها أو بموقف بطريركها.

لقد جاءت زيارة عمر بن الخطاب لمدينة القدس ومن ثمَّ صلاته فيها ووضعه حجر الأساس لجامعها، تأكيداً للاستراتيجية العليا الآنفة الذكر. فدخول الخليفة الذي يمثل المرجعية الروحية الأعلى. بصفته خليفة لرسول الله (بعد أبي بكر بالطبع)، وبصفته، في الوقت ذاته، صاحب أعلى سلطة زمنية لكونه «أمير المؤمنين»، إنما جاء ليؤكد سيادة دين الإسلام الكونية، هذا الدين الذي جاء بديلاً لعقيدتي الوحدانية السابقتين، اليهودية والنصرانية. وجاء أيضاً ليؤكد سيادة المسلمين، أصحاب هذا الدين، على اتباع الديانات الأخرى.

إن قيام البطريرك صفرونيوس، كونه يمثل قمة الهرم في المراتب الكنسية المسيحية، بتسليم مفاتيح القدس ومفتاح كنيسة القيامة للخليفة عمر أمير المؤمنين، إنما يعني اعتراف الكنيسة بأن خليفة المسلمين هو الحامي الجديد للكنيسة بدلاً من القيصر البيزنطي حامي حمى الكنيسة السابق [٤٣]. أما ما رُوي عن مرافقة بعض أحبار اليهود لعمر عند دخوله مدينة القَدس، وتلك الروايات النبوئية اليهودية (التي تعرف بالاسرائيليات) والتي تعزو تحرير هيكل سليمان إلى عمر بن الخطاب [٤٤]، فإنما ترمز إلى اعتراف اليهود وأصحاب الديانة اليهودية بدور الإسلام كحامي حمَى مقدّسات هذه العقيدة.

إن هذا الحدث بحدّ ذاته، ببعديه الديني والسياسي، قد أعطى مدينة القدس الدور المحوري في الاستراتيجية السياسية للدولة الإسلامية الناشئة، وهو دور يتخطى الإقليمية ليعطي لمدينة القدس الدور السياسي المركزي على مستوى الامبراطورية الإسلامية.

أما على الصعيد الإقليمي، فكان لهذه الزيارة بعداً سياسياً مباشراً على مسرح الحدث في فلسطين وعلى مدينة القدس ومكانتها السياسية. فلما دخل عمر مدينة القدس، لم يدخلها بصفته الدينية فحسب كما أسلفنا، بل دخلها بصفته رجل دولة (Statesman) كونه «أميراً للمؤمنين» مع كل ما يحمله هذا اللقب من دلالات سياسية وعسكرية [٤٥].

وصل الخليفة عمر إلى مدينة القدس ليس مصحوباً بحاشيته التي ضمت عدداً من الصحابة فقط، بل جاء يقود جيشاً قوامه أربعة آلاف جندي [٤٦]. وضرب معسكره على جبل

الزيتون المطل على مدينة القدس (٤٧). ويبدو أن هذا المعسكر قد نقل فيما بعد إلى «عمواس» في الجهة الشمالية الغربية لمدينة القدس، وصار نواة لمعسكر المسلمين الرئيسي، والذي ضرب فيه المسلمون بالطاعون الذي حصد أرواح الألوف منهم (٤٨). وقد ظلّ هذا المعسكر محطة التجمع الرئيسية لجيوش المسلمين، حيث روي أن الحملة العسكرية التي قادها عمرو بن العاص لفتح مصر قد تحركت من معسكر عمواس (٤٩). ويبدو أن ترك العرب لهذا المعسكر بعد أن ضربهم الطاعون الذي سمي باسم هذا المعسكر، وانتقالهم إلى معسكرهم في الجابية (٥٠)، لم يكن تركاً كليّاً وشاملاً، حيث يذكر المقدسي، كما أشرنا من قبل، أن عمواس (Amwas) قد كانت العاصمة الأولى لفلسطين (٥١).

إن انشاء معسكر عمواس في هذا الوقت المبكّر، لم يلغ، كما تؤكد الروايات التاريخية، المعسكر الذي ضربه الخليفة عمر في القدس على جبل الزيتون، فظلت الإمدادات العسكرية العربية القادمة من الحجاز تصل تباعاً إلى مدينة القدس ودون انقطاع (٥٢). وهذا ما حَوّل الوضع القانوني لمدينة القدس من مجرّد مدينة عادية ككثير من مدن الشام، إلى وضع قانوني جديد، إذ أصبحت «مصْراً» يقيم فيه المقاتلة العرب وعائلاتهم (٥٣). وصارت بذلك واحدة من «أمصار» المسلمين، كالكوفة والبصرة في العراق، وكالفُسْطاط في مصر. وصارت من ثَمَّ «دار هجرة» يقصدها المهاجرون من الصحابة والتابعين وغيرهم من العرب للإقامة فيها (٥٤). وحفظَت لنا المصادر قوائم بأسماء كبار الصحابة والتابعين ممن نزلوا المدينة وعاشوا فيها هم وأبناؤهم وذراريهم من بعدهم (٥٥). وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تغيير في البنية الديمغرافية في مدينة القدس، وتحوّلت الغالبية المسيحية فيها إلى أقلية بسبب الزيادة المضطردة للمسلمين. فلما زار الحاج الفرنسي آركولف (Arculf) مدينة القدس، عام ٦٧٠م أثناء خلافة معاوية بن أبي سفيان، أي بعد ما يقرب من جيل واحد بعد زيارة عمر بن الخطاب لها، وجد أن جامعها يتسع لثلاثة آلاف مُصَلٍّ على الأقلّ (٥٦). وعلى أساس هذا العدد، نستطيع أن نقدّر عدد السكان المسلمين في القدس في هذا التاريخ بما يتجاوز العشرين ألفاً على الأقل. وعلى ضوء الخبر الذي يورده المؤرخ اليوناني (Theophanes) في حوليته من أن الخليفة عمر بن الخطاب قد زار مدينة القدس سنة ٦٤٣ / ٦٤٤م وشرع ببناء مسجد في الحرم في تلك السنة (٥٧)، وعلى ضوء الرواية التي يوردها المطهّر بن طاهر المقدسي (٥٨)، فإنه ليس من غير المحتمل أن المسجد الذي رآه الحاج الفرنسي آركولف (Arculf) هو نفسه المسجد الأقصى. (٥٩) ولعل في هذا ما يؤكد أن الخليفة عمر بن الخطاب قد ظلّ وثيق الصلة بمدينة القدس أثناء خلافته.

(٤)

كان تجنيد الأجناد (أي تقسيم بلاد الشام إلى وحدات إدارية) باكورة الترتيبات الإدارية المنسوبة لعمر بن الخطاب أثناء وجوده في الجابية. وبالنسبة لفلسطين فقد قسّمها إلى قسمين

إداريين وجعل على كل قسم والياً خاصّاً به؛ فيروي الطبري عن مصادره أنّ عمر: «فرّق فلسطين على رجلين، فجعل علقمة بن حكيم على نصفها وأنزله الرملة، وعلقمة بن مُجزّز على نصفها وأنزله إيلياء. فنزل كل واحد منهما في عمله في الجنود الذين معه» (٦٠). لا تترك هذه الرواية مجالاً للشّك بأن مدينة القدس قد جعلت منذ اللحظة الأولى بعد أن خضعت للسيادة العربية عاصمة لفلسطين. ولعلّ أهم ما يسترعي النظر في هذه الرواية ورود اسم الرملة كعاصمة للقسم الثاني من فلسطين في هذه الفترة المبكّرة، علماً أن الرّملة لم تكن قد مُصِّرت (أي جعلت مصْراً أو عاصمة يستقر بها الحاكم الإداري) بعد، وأن تمصيرها قد بدأ عند نهاية القرن السابع كما مَرّ معنا. ولربما كانت مدينة اللُّد هي المقصودة في هذه الرواية. إذ لدينا شواهد توحي بأن مدينة اللّد قد لعبت دوراً ادارياً وتنظيمياً في سنيّ الفتح الأولى. فيروي الطبري في هذا الصدد، أن عمر بن الخطاب لما أمضى اتفاقيات الصُّلح، جعل لأهل بيت المقدس كتاباً خاصاً بهم، بينما جعل لباقي المناطق والمدن كتاباً موحداً، حسب صيغة الاتفاقية التي وقعت مع مدينة اللُّد. فيقول: «صالح عمر أهل إيلياء بالجابية وكتب لهم فيها الصلح، لكل كورة كتاباً واحداً ما خلا أهل إيليا... فأما سائر كتبهم فعلى كتاب لُدّ» (٦١). أي أن نموذج اتفاقية الصلح التي عقدت مع أهل اللّد، كانت بمثابة نموذج ممثل لباقي المناطق، فلو لم يكن لمدينة اللد هذه الصفة التمثيلية من قبل، لاكتسبت هذه الصفة بواسطة هذه الخطوة. ولو دقّقنا في الشقّ الثاني من الرواية الخاصة بالتنظيمات الإدارية التي قام بها عمر في فلسطين لوجدنا فيها أيضاً ما يفسر ورود اسم «الرملة» بدلاً من مدينة اللّد. فعندما تذكر الرواية ما فعله الواليان اللذين وُلّيا على فلسطين قيل: «فنزل كل واحد منهما في عمله في الجنود الذين معه». مما يعني إقامة الجيش المرافق لكل منهما في المنطقة التابعة له، فإذا ما علمنا أن معسكر المسلمين أثناء عمليات الفتح التي سبقت زيارة الجابية كان في الرملة أو في ضاحية الرملة (٦٢)، فإنه من الجائز منطقياً أن يعسكر هذا الجيش الذي رافق علقمة بن حكيم (الوالي المعيّن)، في معسكر المسلمين القائم في الرملة، ولم تكن هنالك حاجة لأن يعسكر داخل مدينة اللّد. كما حصل فعلاً مع الجيش الذي دخل عمر بن الخطاب على رأسه مدينة القدس، والذي ضرب معسكره على جبل الزيتون خارج أسوار مدينة القدس ولم يقم في داخلها. فعندما جعلت الرملة لاحقاً عاصمة فلسطين فقد اضطربت ذاكرة الرواة فحدث هذا الخلط بين مدينة اللّد وبين مدينة الرملة بعد أن مرّ على هذه الخطوة أكثر من قرن من الزمان.

ويبدو أن تقسيم فلسطين إلى ولايتين لم يكن من منطلقات إدارية في هذه المرحلة، بل كان نابعاً من منطلقات عسكرية بحتة، حيث كانت بعض قطاعات الساحل الفلسطيني ما زالت تحت السيطرة البيزنطية وخاصة مدينتي قيسارية وعسقلان، وكانت عسقلان قد نقضت الصلح الذي عقده أهلها مع عمرو بن العاص مما اضطر العرب إلى إعادة احتلالها من جديد (٦٣). ولذلك أُلغي هذا التقسيم بعد وقت قصير، وبعد أن انتفت الحاجة من استمراره. حيث تَمَّ توحيد جزئي فلسطين لتصبح وحدة إدارية واحدة، وذلك ضمن التعديلات التي أجريت

على حدود الأجناد والتي أقرّها الخليفة عمر. وضمن هذا التعديل أصبحت فلسطين جنداً واحداً عاصمته مدينة القدس، وَعُيِّن علقمة بن مجزّر الكناني والياً عليها [٦٤]. وكان علقمة بن مجزّر صحابياً شارك في غزوات المسلمين قبل موت النبي وغزا بعد تبوك منطقة الداروم (أو الدارومة) في أطراف البلقاء شمالي وادي عَرَبة. وكان أحد القواد الذين كلفوا بمهاجمة فلسطين أيام أبي بكر، ثم أسهم في معركة اليرموك وحضر مؤتمر الجابية كغيره من القواد. واستمر علقمة والياً على فلسطين لأكثر من سنتين إلى أن استشهد خلال وقعة بحرية عند سواحل الحبشة، وكان إذّاك على رأس حملة شنّت على هذه المنطقة سنة ٢٠ ـ ٢١/ ٦٤٠ ـ ٦٤١ [٦٥].

تعاقب الولاة على فلسطين بعد موت علقمة بن مجزّر، ذكر منهم وال أقام في مدينة القدس اسمه عُبيد (لم يذكر اسمه الكامل ولم يذكر نسبه ويبدو أنه كان أحدً الموالي ـ مسلم من أصل غير عربي) ضرب وباء الطاعون مدينة القدس أثناء فترة حكمه [٦٦]. ثم ذكر بعده عمير بن سعد الأزدي [٦٧]. ثم تولى بعد ذلك الصحابي الفلسطيني المشهور تميم الدّاري (أحد بني الدّار المتفرعين عن قبيلة لخم التي كانت تقيم في منطقة الخليل وبيت لحم أيام الحكم البيزنطي في فلسطين)، حيث ذكر أنّه كان أميراً في بيت المقدس حين وَفِدَ عليه زعيم كبرى القبائل في فلسطين، قبيلة جذام، رَوْح بن زنباع الجذامي الذي اشتهر بلقبه «سيّد أهل فلسطين» [٦٨]. كما تولى إمارة فلسطين في هذه الفترة المبكرة من خلافة عمر الصحابي الفقيه عُبادة بن الصامت الأنصاري، والذي كان أوّل من تولى منصب القضاء على فلسطين أيضاً، حيث ظل في هذا المنصب إلى يوم وفاته حيث دفن في مقابر الحرم القدسي [٦٩].

وعندما جمع الخليفة عمر أجناد الشام معاً وجعلها ولاية واحدة تحت إمرة معاوية بن أبي سفيان، بعد أن مات أخوه يزيد بن أبي سفيان، فإنه استثنى جند فلسطين، وأبقاه جنداً مستقلاً عن ولاية الشام، ولم يدخله ضمن صلاحيات معاوية، وظل والي فلسطين يعيّن مباشرة من قبل الخلافة المركزية في المدينة [٧٠]. فظلت فلسطين مستقلة ادارياً عن ولاية الشام طيلة خلافة عمر بن الخطاب، ولم تفقد استقلاليتها الإدارية إلاّ في سنة ٢٦/ ٦٤٦، أي بعد سنتين انقضتا من خلافة عثمان بن عفّان. وكان آخر من تولى منصب الإمارة في القدس من قبل عمر بن الخطاب هو الأمير عبد الرحمن بن علقمة بن مُجزِّر، الذي كان أبوه أول من وُلِّيَ في هذا المنصب [٧١]. ولم تنتقل تبعية فلسطين الإدارية إلى معاوية إلا بعد موت عبد الرحمن بن علقمة المذكور، فأصبحت صلاحية تعيين أمراء فلسطين في يده. ولما قتل الخليفة عثمان سنة ٣٥/ ٦٥٥ كان والي فلسطين علقمة بن حكيم الكناني [٧٢]، أحد قواد الفتح الذي سبق لعمر وعيّنه على نصف جند فلسطين ضمن الترتيبات الإدارية المؤقّتة التي أشرنا إليه من قبل. وتورد المصادر اسم واليين آخرين، دون أن تحدد إن كانت فترة ولايتهما في أيام إمارة معاوية على بلاد الشام، قبل مقتل الخليفة عثمان، أو كانت في أيام خلافته على دولة الإسلام بعد مقتل علي بن أبي طالب، الخليفة الراشدي الرابع. فذكر أنّ سلامة بن

قيصر الحضرمي، كان عاملاً (والياً) على بيت المقدس لمعاوية بن أبي سفيان، ومات سلامة في مدينة القدس وقبره موجود بها. وكان سلامة بن قيصر أوّل من تولى الإمارة على بيت المقدس، ولاّه إياها عمر بن الخطاب بعد أن غادرها عائداً إلى المدينة في زيارته الأولى للمدينة. أما الوالي الثاني في هذه الفترة فكان اسمه عمرو بن سعيد، وهو رجل من الأنصار كان من صحابة معاوية الذين اصطحبوه من المدينة إلى بلاد الشام وكان من كبار أعوانه (٧٤) . وتطول قائمة أسماء الولاة الذين تولوا منصب «الإمارة» في فلسطين في مختلف الحقب التاريخية، حين كانت القدس عاصمة فلسطين مقرّاً لهؤلاء الولاة، قبل أن يتغير مقرّهم عندما نقلت العاصمة إلى مدينة الرملة. وقد حاولت بعض الدراسات الحديثة التصدي لهذا الموضوع. وكانت الدراسة التي نشرها الأستاذ أحمد سامح الخالدي رائدة في هذا المجال (٧٥). ونشرت مجلة الأبحاث مقالة للأستاذ صالح أحمد العلي عن موظفي بلاد الشام في العهد الأموي، خاصة، ولم تتطرق إلى الفترات الإسلامية اللاحقة (٧٦). فبالإضافة إلى كونها عمت كل ولايات الشام ولم تخصّ فلسطين أو غيرها من الأجناد دون غيره، فهي كذلك عامة في كافة أصناف الإداريين في حقول مختلفة كالشرطة والحرس والقضاء والحكام الإداريين وأصحاب الدواوين المختلفة. وأشار الأستاذ نبيه عاقل إلى بحث ماجستير غير مطبوع في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت لموسى مصطفى، حيث استعان به في إيراد قائمة بولاة جنديّ الأردن وفلسطين (٧٧). ومع أهمية هذين البحثين إلاّ أنهما لم يحصيا كل الولاة الذين تسنموا هذا المنصب. فقد أحصى العلي تسعة عشر والياً فقط، بينما أحصى موسى مصطفى واحداً وعشرين وال لا غير. أما ولاة جند الأردن فقد وصلوا عند العلي إلى ستة عشر والياً بينما أكملهم مصطفى موسى إلى سبعة عشر.

ولأغراض هذه الدراسة، فقد استطعت أن أُحصي ما يزيد على مائة وعشرين والياً للجندين في الحقب الإسلامية المختلفة التي سبقت الغزو الصليبي لفلسطين وبلاد الشام. ففي العهد الراشدي والأموي وحده أحصيت نَيّفاً وستّين والياً لجندي الأردن وفلسطين. وبلغ عددهم الأربعين في الفترة العباسية حتى قيام الدولة الفاطمية حين صار الجندان تابعان للخلافة في القاهرة. وزاد عددهما على العشرين في الفترة الفاطمية (٧٨).

(٥)

خلافاً لعواصم باقي ولايات الشام (حمص، دمشق وطبرّية)، استقطبت مدينة القدس، عاصمة فلسطين، اهتمام معاوية بن أبي سفيان، عندما كان ما زال أميراً على بلاد الشام في أيام خلافة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفّان. ولم يكن هذا الاهتمام مقصوراً على الجانب الديني، فحسب، حيث كان هو الذي عَمَّر المسجد الأقصى الذي أنشأه عمر بن الخطاب أوّل مرة (٧٩). بل كان لهذا الاهتمام بعد سياسي واضح؛ ولدينا من الأدلة ما يثبت كثرة تردّد معاوية على مدينة القدس، إن لم يكن يمضي معظم وقته فيها. فكثيراً ما كان يؤم المصلين

بمسجدها ويلقي خطبة الجمعة من على منبرها [٨٠]. وجدير بالتنويه أن خطبة الجمعة كانت مثلها مثل خطبة العيدين، من رموز السلطة السياسية في الإسلام إبان القرون الوسطى، إذ كان هذا الأمر مقصوراً على الخليفة أو على ولاة الأمصار، فلم يكن معاوية يُجمّع بالمصلين في المسجد الأقصى كمواطن عادي، أو كواحد من المؤمنين، وإنّما كأمير للمؤمنين في هذه الناحية. وهنالك أدلّة أخرى تؤكد قدم ارتباط معاوية بمدينة القدس أثناء ولايته على الشام، بل وتشير بقوّة إلى أنه كان مقيماً فيها وأنه جعلها مَقرّاً لإمارته. فقد جاء في الروايات أن معاوية تنازع مع عبادة بن الصامت الأنصاري، الذي تولى منصب الإمارة ومنصب القضاء في فلسطين، والذي كان يقيم في مدينة القدس، وإثر هذه المنازعة غادَر عبادة بن الصامت مدينة القدس، وتوجّه إلى المدينة المنورة محتجاً، وقد آلى على نفسه ألاّ يبقى في بلد يقيم به معاوية. فقد روي عن قُبيصة بن ذؤيب أن عبادة أنكر على معاوية شيئاً فقال: «لا أُساكِنُكَ بأرض» فرحل إلى المدينة وقدم على عمر بن الخطاب، الذي أعاده إلى القدس بعد أن جَرّد معاويةَ من صلاحياته على هذا الوالي [٨١].

وبرزت أهمية القدس السياسية في الفترة التي أعقبت مقتل الخليفة عثمان بن عفان (ذو الحجّة/ ٣٥هـ ١٧/ حزيران سنة ٦٥٦)، عندما رفض معاوية أن يبايع لعلي بن أبي طالب بالخلافة، وأخذ يعدّ العُدّة للثأر لمقتل عثمان والانتقام من المسؤولين عن قتله وعلى رأسهم علي بن أبي طالب الخليفة الجديد. فقد عرف أن معاوية اتخذ مدينة القدس مقرّاً له إبان هذه الأزمة، وأخذ يجنّد شيوخ العرب في فلسطين وفي بلاد الشام لدعم موقفه وتأييد مطالبه، وكان يستقبل رؤوس الناس بها. وكان من أبرز الذين أتوا إليه، قائد جيوش الفتح عمرو بن العاص ووالي مِصر السابق والذي عزله عثمان عن منصبه، فاعتزل في قصره وضيعته في فلسطين (وهو قَصر عجلان في السَّبع فيما بين عسقلان وبيت جبرين، وليس في مدينة بئر السّبع الذي يرد ذكرها في الكتاب المقدس) يتحيّن الفرصة المواتية. فلما وصل مدينة القدس أخذ في مفاوضة معاوية، وهو ما أسفر عن التحالف الذي جرى بين الزعيمين ووقّع فيها [٨٢].

وعلى ثرى فلسطين وفي رحاب الحرم القدسي الشريف جرى أحد أهم الأحداث السياسية التي غيّرت صورة نظام الحكم في الإسلام، عندما ألغي نظام «الخلافة الراشدة» واستبدل بنظام وراثي شبيه بالنظام الملكي الوراثي. فبعد أن انتهت المواجهة العسكرية في صفّين دون أن تسفر عن نتائج حاسمة، عاد الطرفان المتنازعان كلٌّ إلى قاعدة ملكه فعاد عليّ إلى الكوفة في العراق، وعاد معاوية بن أبي سفيان إلى مدينة القدس في فلسطين انتظاراً لقرارات التحكيم الذي اتفق على عقده في قرية أُذْرُح القريبة من دُومة الجَنْدَل.

وبغضّ النظر عن الملابسات السياسية التي جرت على ساحتي العراق وبلاد الشام بعد فشل مؤتمر التحكيم، فقد خطا معاوية خطوته الجريئة بل والإنقلابية على الصعيد السياسي الإسلامي. حيث أعلن نفسه خليفة المسلمين وتلقب باللقب الرسمي «أمير المؤمنين» من على

منبر المسجد الأقصى في القدس، وبايعه أهل الشام وكان ذلك في سنة ٤٠ / ٦٦٠ بعد مقتل علي بن أبي طالب [٨٣]. وقد أكّدت المصادر التاريخية السريانية حدوث هذه البيعة في مدينة القدس وزوّدتنا بتفاصيل إضافية لم تشتمل عليها المصادر العربية، إذ روى صاحب الحولية الأرمنية أن معاوية قام بعد أن تلقى يمين الولاء (البيعة) بجولة على بعض الأماكن المسيحية المقدّسة، فصعد إلى الجُلْجُلَة (Golgotha) وصلى هناك، ثم انتقل إلى الجسمانية (Gethsemane) ومن هناك إنحدر إلى قبر القدّيسة مريم وصلّى فيه [٨٤]. ويلاحظ أن مؤلف الحولية الأرمنية يورد تاريخين مبكرين لتتويج معاوية (أي إعلان خلافته) سبقا سنة ٤٠ / ٦٦٠م، ولكن هذه الحقيقة لا تضعف من مصداقية هذا التقرير بقدر ما تعززها، إذ يروي الطبري عن أبي مِخْنَف في أحداث سنة ٣٧ / ٦٥٧ أن عمرو بن العاص وأهل الشام لما عادوا من أذْرُح بعد التحكيم بايعوا معاوية بالخلافة : «ثم انصرف عمرو وأهل الشام إلى معاوية وسلّموا عليه بالخلافة» [٨٥]. وإذا كان لزيارة معاوية لكنائس مدينة القدس من معنى في يوم تتويجه، فإن المعنى السياسي أول ما يتبادر إلى الذهن، حيث أراد معاوية أن يكسب رضا مسيحيي بلاد الشام العرب الذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة للسكان في هذه الفترة المبكرة من تاريخ المنطقة، وهو عمل سياسي من الدرجة الأولى.

وفي هذه الفترة أمر معاوية بضرب النقود الإسلامية، الذهبية والفضية على حدّ سواء، ولكن هذه العُملة لم تلق رواجاً بين الناس لأنها كانت تخلو من شارة الصليب، التي كانت منقوشة على الدنانير البيزنطية [٨٦]. ولعّل الدنانير الذهبية التي كانت تحمل كلمتي «إيليا فلسطين» والتي عثر عليها مؤخراً [٨٧]، إنما تعود إلى هذه الفترة. وقد بات من المُرجّح أن المجمّع الإداري، والمكوّن من البنايات الست التي تمّ اكتشافها في الجنوب وفي الجنوب الغربي من الحَرَم، بما فيها قصر الخلافة نفسه (aulé tou amiralmoumnin) قد أقيمت بمبادرة من معاوية بن أبي سفيان [٨٨]. ولعلّه مما يؤكّد أن هذا القصر وباقي أبنية المجمع الإداري قد أنشئت أيام حكم معاوية، هو الموضع الذي بنيت فيه قبليّ المسجد الأقصى. وكان هذا النمط من المؤسسات الإدارية غير معروف قبل ذلك لا في فلسطين ولا في غيرها من الولايات الإسلامية. وإنما استحدث في أيام معاوية. فقد ورد في خبر تمصير البصرة أن عتبة بن غزوان (أول وال عليها أيام عمر بن الخطاب) لما شرع في انشاء البصرة المدينة ـ المعسكر، بنى دار الإمارة أَمام المسجد، فكان الإمام (الذي يؤم المصلين إن كان الأمير أو من ينوب عنه) إذا جاء للصلاة تخطاهم إلى القبلة، فكان ذلك مدعاةً إلى الحَرَج. فلمّا عَيّن معاوية زياد بن أبيه والياً على البصرة، لم يَرُقْ ذلك في عينه فقال : «لا ينبغي للإمام أن يتخطّى الناس». فحوّل دار الإمارة من الدهناء إلى قبلة المسجد، فكان الامام يخرج من الدّار في الباب الذي في حائط القبلة [٨٩] . فكان بناء دار الإمارة قبلي المسجد (أي إلى جهة القبلة) خطة معمارية أموية بودر إليها أيام معاوية ولم تكن معمولاً بها قبل ذلك، ويبدو أنها كانت خطة عامة في كل الولايات ولم تقتصر على جند فلسطين وولاية البصرة وحدهما.

فإذا كان إعلان معاوية نفسه خليفة على المسلمين في مدينة القدس قد أضفى على هذه المدينة بعداً سياسياً إقليمياً، فإن إقامة المؤسسات الإدارية فيها وفي الجهة المشار إليها جنوبي المسجد الأقصى وفي جهته الجنوبية الغربية، قد أكّدَ بما لا يَدَع مجالاً للشّك أن مدينة القدس كانت العاصمة السياسية لفلسطين إبّان هذه الحقبة التاريخية.

ولعلّه مما يزيد في تأكيد هذه الحقيقة أن مدينة القدس ظلت موضع اهتمام خلفاء بني أمية، إذ شقت إليها طرق جديدة، وتمَّ اصلاح الطرق القديمة التي كانت تؤدي إليها، وكان من أهمها الطريق الذي يربط بينها وبين مدينة دمشق. يؤكد ذلك العثور على بعض الصُّوَى (حجارة الميل) على الطرق الذي أمر الخليفة عبد الملك بشقها أو بإصلاحها وتسويتها (٩٠).

عزّز بناء قصر الخلافة في مدينة القدس ارتباط معاوية بهذه المدينة، مع العلم أنه كان قبل ذلك ومنذ أيام إمارته على بلاد الشام، قد بنى داراً للإمارة في مدينة دمشق، وبنى فيها قُبّةً خضراء فعرفت الدار بهذه القبّة (٩١). ومع ذلك فقد كان معاوية يقيم في مدينة القدس بعد بيعته بالخلافة، فكان يستقبل فيها الوفود (٩٢). ويجتمع بعلمائها وفقهائها، حيث ورد في الأخبار أنه عاد شداد بن أوس (وهو ابن أخي شاعر النبوة الأنصاري حسان بن ثابت) في مرضه، وكان شداد حبيساً في منزله لأنه أقعده المرض عن الخروج من بيته، ومعروف أن هذا الصحابي نزل مدينة القدس ومات بها وبها دفن (٩٣).

وكان القاصي والداني يعلم أن معاوية مقيم في مدينة القدس، فعندما دَبّر الخوارج مؤامرة اغتيال قادة المسلمين الكبار وهم علي ومعاوية وعمرو بن العاص ووزعوا المهام فيما بينهم، فذهبت كل مجموعة إلى غايتها، توجهت المجموعة المكلفة باغتيال معاوية بقيادة البُرَك بن عبد الله (al - Burak) إلى فلسطين يؤمون مدينة القدس حيث مقَرّ معاوية، وفاجأوا معاوية ساجداً أمام المحراب في صلاة الفجر، فضربوه ولكن لم يصيبوا منه مقتلاً فنجا من الموت (٩٤). وكان معاوية بالإضافة إلى ذلك شديد الإرتباط بفلسطين فكان يقضي فصول الشتاء على أرضها، حيث بنى قصراً في ضيعته بالصِّنَّبْرَة (al - Sinnabra) على بعد أميال قليلة جنوبي بحيرة طبرية (٩٥).

ومن الجدير بالتنويه في هذا الصدد أن لفظة «الشّام» كمصطلح جغرافي وإداري في آن واحد، لم يكن مقصوراً على كل الإقليم الذي ضمّ كل أجناد الشام، بل كان يطلق أحياناً على فلسطين دون غيرها من الأجناد. وقد انعكس هذا المفهوم ببعده الجغرافي الإقليمي في التراث الديني عند يهود القرون الوسطى، وانعكس أيضاً في الوعي الجغرافي عند أهل مصر في الفترة ذاتها والفترة التي تلتها (٩٦). وعلى هذا الأساس فإن ورود هذا المصطلح في المصادر، قد يعني أحياناً جند فلسطين، وقد يعني أحياناً أخرى أجناد الإقليم كلها أو جند دمشق على وجه التحديد، وهو الاسم المرادف لمدينة دمشق في أيامنا هذه في أفواه أهل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

رأى الأمويون في بلاد الشام وحدة بلدانية واحدة كما أشار إلى ذلك معظم الجغرافيين

العرب [٩٧]. فحين نتتبع سيَر خلفاء هذه الأسرة والأماكن التي بويعوا أو ماتوا أو عاشوا فيها نجد في ذلك الدليل على هذه الرؤية لديهم. فكانت قصورهم تنتشر من ضواحي حلب في الشمال وحتى بئر السبع في جنوب فلسطين، حيث كانوا يتلقون البيعة في بعض هذه المواقع ويفارقون الحياة في مواقع أخرى [٩٨].

وعلى الرغم من اتساع رقعة بلاد الشام وتعدد ولاياتها وكثرة مدنها، إلا أن جند فلسطين كان الجند الأثير عند أبناء الأسرة الأموية الحاكمة، خلفائها وامرائها على حدّ سواء، وكان لها حصة الأسد في هذا المضمار. فجعل مروان بن الحكم، مؤسس الفرع المرواني في الأسرة، الصنَّبرَة الآنفة الذكر مقرّاً له بعد أن بويع بالخلافة، وظلّ بها ولم يبرحها حتى مات، وبها بايع لولديه عبد الملك وعبد العزيز بولاية العهد [٩٩]. وفي حياة أبيه تولّى عبد الملك إمارة فلسطين واتخذ من مدينة القدس مقرّاً له [١٠٠]. وبالرغم من أنّ الوليد بن عبد الملك لم يبايع في فلسطين إلاّ أنه كان يستقبل وفود المبايعين في مدينة القدس، كما شهد بذلك الفرزدق في احدى قصائده [١٠١]. وبسبب المكانة الخاصة التي حظيت بها فلسطين في نفوس بني أمية، فقد حرص الخلفاء على أن يكون ولاة هذا الجند من أبنائهم الأمراء سواء كانوا مرشحين للخلافة، كيزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان وابنه سليمان، وسواء كانوا من جمهور الأمراء في الأسرة. فذكر بالإضافة إلى من أشرنا إليهم، أبان بن مروان بن الحكم (أخو عبد الملك) وذكر ابنا عبد الملك سعيد وسليمان، وذكر ابن لسليمان هو يزيد بن سليمان [١٠٢].

(٦)

لم تكن بيعة معاوية بالخلافة في مدينة القدس، حدثاً عابراً على مسرح الحدث السياسي في بلاد الشام والدولة الإسلامية بأسرها. إذ تبعت تلك البيعة بيعة مماثلة لا تقل عنها أهمية. كان ذلك عندما بويع الخليفة عبد الملك بن مروان بالخلافة سنة ٦٨٥م في مدينة القدس [١٠٣].

ويمكن أن نفسّر خطوة عبد الملك هذه على أنها استمرار للخطّ السياسي الثابت الذي تبناه من قبل معاوية بن أبي سفيان ووريثه في الخلافة ابنه يزيد بن معاوية، تجاه فلسطين وتجاه أهل فلسطين، بشطريها الشمالي والجنوبي (واللذين شكلا ما يعرف بجندي الأردن وفلسطين الإسلاميين). فالظروف السياسية التي أحاطت بهذه البيعة كانت شبيهة إلى حدّ كبير بالظروف السياسية التي أحاطت ببيعة معاوية في حينه؛ إذ كانت تعصف بالمنطقة في كلا الحالتين حرب أهلية، كان يقودها في المرة السابقة الخصمان السياسيان المتنافسان على الحكم، علي ومعاوية، وكان يقودها هذه المرة متنافسان جديدان هما عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير.

فكما كان معاوية يدرك الأهمية الاستراتيجية لجند فلسطين، والأهمية العسكرية لمقاتلي هذا الجند من أبناء القبائل العربية التي تسكن فيه، وخاصة قبائل كلب، وجذام وكِندة،

وضرورة الحفاظ على ولائهم له ودعمهم لسياسته، وهو ما حدث يوم صِفّين (١٠٤). كان عبد الملك يدرك هو الآخر تلك الأهمية، وهو ما أثبته الفلسطينيون مرة أخرى حين أنقذوا الحكم الأموي من الانهيار بعد موت يزيد بن معاوية، فكانوا هم الذين أتوا بمروان بن الحكم والد عبد الملك ونصّبوه خليفة في مؤتمر الجابية، وهم الذين أطاحوا بالتمرّد العارم الذي قاده الضحّاك بن قيس في أجناد الشام الأخرى وثبتوا بذلك خلافة بني أمية بدءاً في بلاد الشام ثم، بعد ذلك في ولايات الدولة الإسلامية الأخرى (١٠٥). ولا بدّ من التذكير في هذا السياق، أن فلسطين كانت بالنسبة لعبد الملك نقطة الانطلاق إلى حياته السياسية الحافلة، فعلى أرضها، في الصنبّرة، عانى تجربته السياسية الأولى كوليّ للعهد، وكانت في مدينة القدس أول تجربة عاناها في العمل السياسي، كوالٍ لجند فلسطين، فكان مثلها على هذا الصعيد كمثل الحاضنة المعطاء الرؤوم.

استمرت مدينة القدس بعد بيعة عبد الملك عاصمة لجند فلسطين ما يقرب من أربعين عاماً أخرى، ولكنها ارتقت درجة أخرى في السّلم السياسي بعد موت الوليد بن عبد الملك سنة ٧١٥م. فلمّا وصل نعيه إلى أخيه سليمان بن عبد الملك، وليّ عهده ومرشح الخلافة من بعده (١٠٦)، توجّه إلى بيت المقدس واتخذها له منزلاً. فيروي ابن عساكر باسناد عن كبار القادة العسكريين في جيش الخليفة سليمان فيقول: «إنّ الوليد لمّا مات وبويع لسليمان، أتته بيعة الأجناد وهو بمشارف البلقاء. فأتى بيت المقدس وأتته الوفود بالبيعة، فلم يروا وفادة كانت أهنأ من الوفادة إليه؛ كان يجلس في قبّة من صحن مسجد بيت المقدس ممّا يلي الصخرة، قد بسطت البسط بين يديّ قبّته عليها النمارق والكراسي، فيجلس ويأذن للناس، فيجلس الناس على الكراسي والوسائد والكساء، وآنية الذهب والفضّة وكُتّاب الدواوين بين يديه، فيدخل وفد الجند ويتقدم صاحبهم...». ثم يردف ذلك برواية أخرى فيقول : «فحدّث من أدرك ذلك أن سليمانَ هَمَّ بالإقامة ببيت المقدس، واتخذها منزلاً، وجمع الناس والأموال بها» (١٠٧).

إن رواية ابن عساكر التي نقلها على ما يبدو عن ابن المُرجّى الذي مات قبله بقرن من الزمان تقريباً، لتقطع بأن سليمان قد قرّر الإقامة في مدينة القدس، عندما يقول فيها «واتخذّها منزلاً»، ويزداد الأمر تأكيداً في قوله : «وجمع الناس والأموال بها». وهي عبارة تدّل على نقل الموظفين والدواوين إليها. فهو لم يقم في القدس لاستقبال وفود المبايعين فحسب، إلاّ أنه كان يعالج قضايا المراجعين ويُصرّف أمور الدولة مستعيناً بالكتاب (كبار الموظفين) وبخزينة الدولة التي نقلت إليها. فكان ممّن قدم إليه، قواد النواحي وولاة الولايات، كموسى بن نصير، والي الأندلس وشمال افريقيَة، وقدم عليه أخوه مسلمة بن عبد الملك قائد الجبهة البيزنطية، ليضعوا أمامه هموم ولاياتهم. وكان سليمان في القدس أيضاً، عندما تقول الرواية بأن خبر غزوة بيزنطية على ساحل حمص قد بلغه، فَعقد مجلساً استشارياً مع قواده واتخذ القرار بغزو القسطنطينية ليضع حدّاً لتماديات البيزنطيين (١٠٨).

ومرة أخرى نجد في شعر الفرزدق ما يوثّق خبر إقامة الخليفة سليمان في مدينة القدس،

فيقول في احدى قصائده التي يمدح بها هذا الخليفة وقد جاء من البصرة إلى بيت المقدس ليقدم التهنئة ويعلن الولاء للخليفة الجديد :

*وبالمسجد الأَقصى الإمامُ الذي اهتدى به من قلوبِ المُمْترينَ ضَلالُها» [١٠٩] .

ثم يقدم الفرزدق في موضع آخر من ديوانهَ دليلاً آخَرَ على إقامة الخليفة سليمان بمدينة القدس، حين يصف في قصيدة أخرى بعض معالم الطريق التي سلكها من العراق إلى فلسطين فيقول:

*لَوى ابن أبي الرَّقْراقِ عَيْنَيه بَعدما دَنا من أَعالي إيليّا وَغَوّرا» [١١٠]

أما مغادرة سليمان لمدَينة القدَس، فلم تأت لأن سليمان تراجع عن قراره السابق بالإقامة في مدينة القدس، كما تَوهَّم بعض الباحثين، بل تركها لكي يحشد القوات ويجنّد الجنود في أجناد الشام الأخرى استعداداً للحملة العسكرية لحصار القسطنطينية، بعد أن اتخذ قرار هذه الغزوة في مجلسه الحربي الذي عقده في بيت المقدس. فوصل إلى دمشق حيث عَبَّأ مقاتلة الديوان، ومن هناك خرج إلى دابق، وكانت دابق دائماً هي المعسكر المتقدم التي تنطلق منه الحملات العسكرية ضد الأراضي البيزنطية، وكانت العادة أن ينزل خلفاء بني أمية وأمراؤهم هذا الموقع قريباً من خطوط القتال مع العدو البيزنطي. وبسبب الصعوبات التي اكتنفت هذه الحملة طالت مدة بقاء سليمان في دابق، فوافته المنيّة وهو مقيم بها ينتظر نتائج الغزوة [١١١].

وبعد وفاة سليمان، بوقت غير محدد، جمع الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي تولى الخلافة بعد ابن عمه، عُمَّال سليمان (حكام النواحي والولايات) في مدينة القدس لتتمّ محاسبتهم هناك [١١٢]. وفي هذا أكثر من دليل على أن القدس ظلت عاصمة للخلافة (للدولة) بعد سليمان أيضاً، حيث لا يمكن لعمر أن يجري هذه المحاسبة إلا بتوفر الوثائق والسجلات والمعاملات والقيود الرسمية، وهو ما كان ينطوي على نقل الدواوين إلى القدس من قبل سليمان.

لم تكن خطوة سليمان بن عبد الملك في اتخاذ مدينة القدس مقراً للخلافة، بدون سابقة تاريخية، إذ أشرنا من قبل إلى إقامة معاوية بها أيّام إمارته على بلاد الشام كما أيام خلافته لدولة الإسلام. إن هذه الخطوة بكل بساطة، تعني أمراً واحداً وهو تحويل مدينة القدس إلى عاصمة الدولة، عاصمة الخلافة الإسلامية، شأنها في ذلك شأن المدينة المنورة حين كانت مستقراً للخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل. وكشأن مدينة الكوفة حين انتقل إليها علي بن أبي طالب وجعلها مقراً لخلافته. وهو الشيء ذاته الذي حدث أكثر من مرة بعد زوال الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية، حيث كانت تنتقل عاصمة الخلافة إلى حيث يقيم الخليفة، لأن الخليفة كان يمثل كافة مؤسسات الدولة، فحيثما حَلّ كانت هذه المؤسسات تنتقل معه. وعلى هذا الأساس تغيرت عاصمة العباسيين أكثر من مرة وفي أكثر من حقبة تاريخية؛ فكانت الكوفة عاصمة العباسيين أيام العباسيين، وفي خلافة أبي جعفر المنصور نقلت العاصمة إلى بغداد، ثم نقلها المعتصم إلى سامرّا، ثم عادت بعد ذلك إلى بغداد.

أما قصة الرملة، فلا تنفي قيام العاصمة في مدينة القدس، فقد قدّمنا أن سليمان بن عبد الملك حين كان والياً على فلسطين أيام خلافة أخيه الوليد (٧٠٥ ـ ٧١٥) شرع في تمصير الرملة، وبمعنى آخر بدأ في انشاء الأبنية الملائمة لينقل إليها مؤسسات الإدارة في فلسطين، فبنى الدار، وهي بالضرورة دار الإمارة، التي تشتمل على كافة المؤسسات الإدارية، أو ما سمّيناه بالمجُمّع الإداري. وبنى قصره، ولعله القصر الخاص به وبأسرته وحاشيته. إلاّ أنه لم يتممّ بناء المسجد، لا أيام امارته ولا أيام خلافته التي استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات. ولم يتممّ بناء المسجد إلاّ عمر بن عبد العزيز بعد وفاة سليمان [١١٣] . وإذا كان هذا المسجد هو نفسه الجامع الأبيض، فإن اتمامه لم يحصل إلاّ في أيام خلافة هشام (٧٢٤ ـ ٧٤٣) [١١٤]. بمعنى آخر أن الرملة لم تتحول رسمياً عاصمة لفلسطين إلا أيام عمر بن عبد العزيز إذا ما أخذنا برواية البلاذري، أو أن تحويلها إلى عاصمة لفلسطين بدلاً من مدينة القدس، قد تأخر إلى ما بعد تولّي هشام بن عبد الملك للخلافة، إذا ما أخذنا برواية المقدسي. كل ذلك لأن وجود المسجد إلى جانب دار الإمارة كان ضرورة حتمية لإقامة «الأمير» أو الوالي الإداري للولاية في المِصْر لمارسة صلاحياته كما بيّنا من قبل. وبالإضافة إلى ذلك فلو كانت هذه الشروط متوفرة في الرملة عندما انتقلت الخلافة إلى سليمان لما كان سليمان مضطراً إلى التوجه لمدينة القدس والإقامة بها.

على ضوء ذلك، فإننا نستطيع أن نجزم أن مدينة القدس ظلت عاصمة لفلسطين منذ أن مَصَّرها عمر بن الخطاب بعد فتح فلسطين وبلاد الشام وحتى أُتِمّ بناء مسجد الرملة إنْ في خلافة عمر بن عبد العزيز (٧١٧ ـ ٧٢٠)، وإنْ في وقت متأخر بعد ذلك في إبّان خلافة هشام بن عبد الملك (٧٢٤ ـ ٧٤٣).

الحواشي :

(١) انظر في هذا الصدد كتاب :

Whitelam Keith, The Invention of Ancient Israel, The Silencing of Palestinian History, N.Y.1996.

(2) Sharon M. “Processes of Destruction and Nomadisation in Palestine Under Islamic Rule, (633 - 1517) “Notes and Studies on the History of the Holy Land Under Islamic Rule, (ed. by Sharon M.), Jerusalem, 1976, pp. 9-23 (Hebrow).

(3) Prawer J. , The Latin Kingdom of Jerusalem, European Colonialism in the Middle Ages, (London 1972), p. 30.

(٤) ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت، دون تاريخ)، مادة : «عواصم»؛ ابن خلّكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٧٨، ج٣ ص٣٦٥؛ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، تحقيق صلاح

الدين المنجّد، القاهرة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ١٥٦.

(٥) المقدّسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (تحقيق (M. J. De Goeje)، ليدن، (الطبعة الثانية) ١٩٠٦، ص ١١٩.

(٦) الأصطخري، ابراهيم الفارسي، مَسَالِك الممالك، (تحقيق M. J. De Goeje)، ليدن، ١٩٢٧، ص٨٦.

(٧) المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٩.

(٨) الإصطخري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٦, ٣١٦, ٣٢٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٥٨, ٥٦, ٣٢٦.

(١٠) المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٥, ١٦٤, ٣٠٥, ٣٧٧, ٤٢٦؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، كتاب البلدان، (تحقيق M. J. De Goeje)، ليدن، ١٨٩١، ص ص ١١٦, ١١٧.

(١١) الأصطخري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨،

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(١٣) كتاب البلدان، ص ١١٦؛ الأصطخري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٦, ٥٨, ٦١؛ المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(١٤) ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ٢٧٤.

(١٥) كتاب البلدان، ص ١١٦.

(١٦) المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(١٧) ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، مادة «عمواس»

(١٨) فتوح البلدان، ص ١٧٠.

(١٩) عند حدود فلسطين بعد الفتح الإسلامي، وعن ملابسات تقسيم إقليم بلاد الشام إلى وحدات جيو ـ سياسية وإدارية وعن مصطلح «جُنْد» / «أَجناد» انظر:

Le Strange, Palestine Under the Moslems, (New York), (no date), pp. 28 - 30; Nickola Ziyadeh, “The Adminstrative Development in Syria Between the Arab and the Byzantines”, The Fourth Conference on the History of Bilad al-Sham, Amman 1986, pp. 95 - 137; Asaf M., The History of Arab Rule in Palestine, (Tel Aviv 1953), pp. 200 - 203; Shahid Irfan, “The Jund System in Bilad al - Sham : Its Origin”, Proceedings of the Symposium on Bilad al - Sham During the Byzantine Period, Amman 1986, vol. II, pp.45 - 52

وقارن أيضاً : ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، مادّة : «فلسطين»؛ وفيات الأعيان، ج ٤ ص ١٧٨؛ المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٥, ١٧٣؛ الحِمْيَرَي، محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، (تحقيق إحسان عباس)، بيروت ١٩٧٥، ص ٢١.

(20) Gil M. Palestine During the First Muslim Period 634 - 1099, Tel - Aviv 1983, (in Hebrew), p. 91.

(٢١) عن التاريخ الذي شرع فيه الخليفة سليمان بن عبد الملك أثناء ولايته على جُنْد فلسطين، بتمصير مدينة الرملّة، أنظر : العيون والحدائق (لمؤلف مجهول)، ج٣ ص٣٤.

(22) Sivan Emanuel, "The Sanctity of Jerusalem in Islam", Notes and Studies on the History of the Holy Land, op. cit., pp. 35 - 42.

(23) Sivan E., "The Beginnings of the Fada'il Literature", Israel Oriental Studies, vol. I, (1971), pp. 263 - 271.

(24) Asaf M., op. cit, p. 47

(25) Goitein S. D., "Jerusalem During the Arab Period", Jerusalem Since the Second Temple to the Modern Times, (ed. Ben Arieh), Jerusalem 1981, pp. 71 - 96 (in Hebrew); idem: "al-Kuds", Encyclopaedia of Islamm (new ed.).

(26) Gil M. op. cit., p. 87.

(27) Goitein S. D., op. cit,

(٢٨) شوفاني إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٦٦.

(٢٩) الدّوري عبد العزيز، «القدس في الفترة الإسلامية»، القدس في التاريخ، (تحرير كامل العسلي)، عمان ١٩٩٢، ص ص ١٣١ – ١٥٨.

(٣٠) المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٣١) فتوح البلدان، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٣٢) الدّوري عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) ابن المُرجَّى، أبو المعالي المُشرّف، فضائل بيت المقدس والخليل وفضائل الشّام، (تحقيق ع. لفني)، شفاعمرو (فلسطين)، دار المشرق، ١٩٩٥ ص ٢٢٦.

(٣٤) ابن منظور، المصري الافريقي، لسان العرب، مادّة : «همم».

(35) Lammens H., "al- Djabiya", Encyclopaedia of Islam, (newed.).

(٣٦) إبن عساكر، تهذيب تاريخ مدينة دمشق، (بعناية، أ. بدران)، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٩، ج ٦ ص ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣، السُّهَيْلي، عبد الرحمن، الروض الأُنُف في شرح السيّرة النبويّة، (تحقيق عبد الرحمن الوكيل)، القاهرة، ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠، ج ٦ ص ٥٨١؛ ابن كثير، اسماعيل بن عمر، أبو الفداء، البداية والنهاية، (الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٨١)، ج٧ ص ٧٩.

(37) Doeje M. J., Memoire sur la conquete de la Syria, Leiden, 1900, pp. 137 - 138; Becker C. H., "The Expantion of the Saracens", Cambridge Medieval History, (4 th ed. 1957), vol. III, pp. 329 - 364; stratos, A.N., Byzantium in the seventh Century 634 - 664, (tr. Harry T. Hionides), Amsterdam 1971, pp. 80 - 81; Muir W., The Caliphate, Rise, Decline and Fall, (ed. Weir T. H), Edinburgh 1924, pp. 135

- 136; Hill D. R., The Termination of Hostilities in the Early Arab Conquest, (London 1971), p. 83;

حِتّي فيليب، تاريخ العرب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٦٢، ج١ ص ٢٠٦. وفي رواية نادرة عن محمد بن شهاب الزهري الذي عاش في الشام وتوفي بها، يرد أن ترتيبات عمر بن الخطاب الإدارية لم تحدث أثناء زيارته للجابية، وأنها حدثت بعد ذلك بكثير، وأنها جرت قبل وفاة الخليفة عمر بعام واحد فقط، عندما كان في مقرّ الخلافة الراشدة بالمدينة المنّورة. انظر: ابن منظور المصري الافريقي، مختصر تاريخ مدينة دمشق، (٢٩ مجلداً)، دمشق ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، ج ١٨ ص ٣١٩. ولكن هذه الرواية تتناقض مع الرواية المجمع عليها أن الترتيبات الإدارية قد وضع عمر خطوطها العريضة أثناء زيارته لمعسكر المسلمين في الجابية (جابية الجولان).

(٣٨) ابن أبي شَيْبَة، المُصَنّف، (بومبي/ الهند ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، ١٥ مجلداً، ج١٣، ص ص ٤٠ – ٤١؛ الأزدي، محمد بن عبد الله، تاريخ فتوح الشّام، (تحقيق أ. عامر) القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٥٧.

(٣٩) أبو عبيد، القاسم بن سلاّم، الأموال، (تحقيق محمد خليل هرّاس)، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٢٢٤, ٢٢٥؛ فتوح البلدان، ص ١٦٥؛ ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج ٧ ص ص ٢٣ ـ ٢٥, ٥٦, ٥٧؛ الأزدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٥٩؛ الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، (تحقيق M. J. De Goeje)، ليدن، ١٨٧٩ ـ ١٩٠١، ج١ ص ٢٤٠٣ ـ ٢٤٠٧؛ ابن حُبَيْش، كتاب ذكر الغزوات، (مخطوطة) : Ms. Or. 343, Leiden، ورقة : ٩٢أ، ٩٦أ ـ ٩٦ ب ؛ الحنبلي، مجير الدين، الأُنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، (مكتبة المحتسب عمّان، ١٩٧٣)، ج١ ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٧؛ ابن عساكر، مصدر سبق ذكره، ج ٥ ص ٣٢.

(٤٠) ابن حبيش (مخ)، مصدر سبق ذكره، ورقة : ٩٦أ ـ ٩٦ ب؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٢٤٠٧؛ ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج ٧ ص ٥٦؛ الأُنْس الجليل، ج ١ ص ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ ابن جعفر، قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، (تحقيق م. زبيدي)، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٠٠.

(٤١) الأموال، ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ السهيلي، مصدر سبق ذكره، ج٦ ص ٥٨١.

(42) Kaegi W., Byzantium and the Early Islamic Conquests, (Cambridge 1992), pp. 148 - 149; Danial Sahas, “Patriarch Sophronins, the Caliph Mmar and the Conquest of Jerusalem”, The Muslim - Frankish Struggle on Palestine in the Middle - Ages”, (ed. Hadiya Dajani Shakil), Beirut, 1994, pp. 53 - 77; Donner F., The Early Islamic Conquests, (Princeton 1981), pp. 148 - 149.

(43) Danial Sahas, op. cit., 53 - 77.

(44) Goitein S. D., op. cit.

(٤٥) شعبان، محمد عبد الحي، صدر الإسلام والدولة الأموية، ٦٠٠ ـ ٧٥٠ (١٣٢ هـ)، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٦٩ – ٧٠.

(٤٦) الأُنس الجليل، ج ١ ص ٢٥٥؛ الأموال، ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٤٧) المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢؛ Donner F., op. cit., p. 147.

(٤٨) فتوح البلدان، ص ١٦٥؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، ١٩٦٠)، ج٢ ص ص

١٥٠ ـ ١٥١؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ص ٢٥١٦ ـ ٢٥٢١؛ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، (محمد ومصطفى عبد القادر عطا)، بيروت، ١٩٩٢، ج٤ ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، مادة : «عمواس».

(٤٩) ابن الجوزي، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ١٩٧.

(٥٠) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٢٥١٧.

(٥١) راجع الحاشية رقم : ١٦.

(٥٢) ابن سعد، محمد بن سعد كاتب الواقدي، الطبقات الكبرى، (تحقيق E. Sachau)، ليدن، ١٩١٧، ج ٧ (٢) ص ١٤٠؛ أبو هلال، أحمد المقدسي، «مثير الغرام في زيارة القدس والشام»، فضائل بيت المقدس في مختارات عربية قديمة، (تحقيق محمود ابراهيم)، الكويت، ١٩٨٥، ص ص ٣٣٢ ـ ٤١٩، وانظر خاصة ص ٣٦٨.

(٥٣) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٢٤٠٧. وانظر التعريف الفقهي (القانوني) لمصطلح «المصر» عند الفقهاء المسلمين : المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(54) Athamina Khalil, "Arab and Muhajirun in the Environment of the Amsar", Studia Islamica, 66 (1987), pp. 5 - 25.

(٥٥) ابن سعد، مصدر سبق ذكره، ج ٣ (٢) ص ص ٦٣, ٥٧؛ ج ٧ (٢) ص ص ١٢٤, ١٢٧, ١٧٠؛ مثير الغرام، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٩ ؛ الانس الجليل، ج١ ص ص ٢٨٥ ـ ٣٠٥.

(56) Hoyland Robert G., Seeing Islam As Others Saw It, A survey and Evaluation of Christian, Jewish and Zoroastrian Writings on Early Islam, (Princeton 1997), pp. 220 - 221; Wilkinson J., Jerusalem Pilgrims Before the Crusades, (Jerusalem 1977), pp. 93 - 103.

(57) Theophanes, The Chronicle of Theophanes, ed. and tr. by : Turtle dove H., Philadelphia, 1982, p. 42.

(٥٨) البلخي/ المقدّسي، المُطهَّر بن طاهر المقدسي، البَدْءُ والتاريخ، (باريس ١٩٠٧)، ج ٤ ص ٨٧.

(59) Hoyland Robert, op. cit. 593.

(٦٠) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٢٤٠٧؛ ابن حبيش (مخ)، مصدر سبق ذكره، ورقة : ١٠١ أ؛ ابن الجوزي، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ١٩٣؛ ابن الأثير، عز الدين الجزري، الكامل في التاريخ، (الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٣)، ج٢ ص ٣٤٩.

(٦١) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ٢٤٠٥ ـ ٢٤٠٦.

(٦٢) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ٢٣٩٨؛ Kaegi W., op. cit., P. 100.

(٦٣) فتوح البلدان، ص ١٦٩؛ ابن الجوزي، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ٢٦٣؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢ ص ١٥٧؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ٢٧٩٨.

(٦٤) الكامل في التاريخ، ج ٢ ص ٣٧٥؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ٢٥٢٦.

(٦٥) ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السَّائب، جمهرة النَّسَب، (تحقيق ناجي حسن)، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ١٥٩

ـ ١٦٠؛ ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، (تحقيق عبد السلام هارون)، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٨٧؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ص ٢٥٢٩, ٢٥٩٠؛ الكامل في التاريخ، ج٢ ص ٣٩٨؛ ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج٧ ص ص ١٠١ ، ١٤٣؛ مختصر تاريخ مدينة دمشق، مصدر سبق ذكره، ج ١٧، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٣؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، (القاهرة، ١٣٢٨هـ)، ج ٢ ص ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦؛ ابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (تحقيق ع. معوض وع. عبد الموجود)، بيروت، ١٩٩٥، ج٣ ص ١٢٧؛ الاصفهاني، أبو الفرج الاصفهاني، الأغاني، (القاهرة، ١٢٨٥ هـ)، ج١٩ ص ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٦٦) الأُنس الجليل، ج١ ص ٢٨٦؛ مثير الغرام، ص ٣٦٤.

(٦٧) ابن حزم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(٦٨) الأنس الجليل، ج ١ ص ٢٦٢؛ مثير الغرام، ص ٣٦٤.

(٦٩) ابن حجر العسقلاني، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٢٦٩؛ ابن عبد البَرّ، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٣٦٥؛ الإنس الجليل، ج ١ ص ٢٨٦، ص ٢٦١؛ مثير الغرام، ص ٣٦٣؛ مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١١ ص ص ٣٠١ ـ ٣١٠؛ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، (تحقيق محمد حميد الله)، القاهرة، ١٩٥٩، ج ١ ص ٢٥١.

(70) Hinds Martin, “Muawiya”, Encyclopaedia of Islam (newed.)

(٧١) ابن سعد، مصدر سبق ذكره، ج ٧ (٢)، ص ١٢٨؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٢٨٦٧.

(٧٢) الكامل في التاريخ، ج ٣ ص ٩٥.

(٧٣) الأنس الجليل، ج١ ص ٢٦٦؛ ج٢ ص ٥٠؛ مثير الغرام، ص ص ٣٧٠ ـ ٣٧١؛ ابن المُرجّى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧؛ ابن حجر العسقلاني، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص ٦٠.

(٧٤) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، ج ٤ (١)، (تحقيق م. ي. كِسْتر)، القدس، ١٩٧١، ص ١٣٧.

(٧٥) حملت دراسة الخالدي العنوان : «رجال الحكم والإدارة في فلسطين من عهد الخلفاء الراشدين إلى القرن الرابع عشر» وصدرت في القدس سنة ١٩٧٤.

(٧٦) العَلي. صالح أحمد، «موظفو بلاد الشام في العهد الأموي»، الأبحاث، عدد ١٩ (١)، ١٩٦٦، ص ص ٤٤ ـ ٨٠.

(٧٧) الموسوعة الفلسطينية، ج ٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٧٨) قائمة مفصلة بولاة فلسطين وحكامها الإداريين في عهود الخلافة الراشدة، الدولة العباسية والدولة الفاطمية تجدها في كتاب : خليل عثامنة، فلسطين في خمسة قرون، من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي (٦٣٤ ـ ١٠٩٩)، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ١٠٩ ـ ٢٠٤. وانظر بشكل خاص الحاشية رقم (١٠٥) في حواشي الفصل الرابع، ص ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(79) Hoyland Robert, op. cit., p. 222.

(٨٠) ابن المُرَجّى، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨؛ مثير الغرام، ص ٣٧٢.

(٨١) مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١١ ص ٣٠٦؛ ابن قدامة المقدسي، الإستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، (تحقيق ع. نويهض)، بيروت، ١٩٧١، ص ١٩٠.

(٨٢) ابن سعد، مصدر سبق ذكره، ج ٤، ص ص ٢ – ٣؛ أنساب الأشراف، ج ٤ (١)، ص ص ٧٨ ـ ٧٩؛ مثير الغرام، ص ٣٥٥؛ الأنس الجليل، ج١ ص٢٦٣؛ ابن مزاحِم، نصر بن مزاحِم المِنْقَري، وقعة صِفّين، (تحقيق عبد السلام هارون)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ص ٣٨, ٤٠ ـ ٤٤؛ ابن الأَبّار، محمد بن عبد الله ابن أبي بكر القُضاعي، الحُلَّة السِّيراء، (تحقيق حسين مؤنس)، القاهرة، ١٩٦٣، ج ١ ص ١٦.

وعن موضع الضيعة التي امتلكها عمرو بن العاص وعن موقع قصره الذي عرف باسم «قصر عجلان» في فلسطين انظر:

Lecker M., “The Estates of Ibn al - As in Palestine”, School of Oriental and African Studies, vol. 52 (1), 1989, pp. 24 - 37.

(٨٣) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٤.

(٨٤) عن فحوى «الحولية المارونية» والفترة التاريخية التي تغطيها وعن هوية مؤلفها انظر : Hoyland Robert, op. cit., pp. 135 - 139؛ قارن أيضاً: فلهاوزن يوليوس، الدولة العربية وسقوطها، (ترجمة يوسف العش)، دمشق، ١٩٥٦، ص ٨٥.

(٨٥) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ص ٢٣٥٩ ـ ٢٣٦٠، علماً أن الطبري يورد رواية أخرى عن الواقديّ تؤرخ الحدث في سنة ٣٨/ ٦٥٨م. انظر ذلك في المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٣٦٠.

(86) Hoyland Robert, op. cit., p. 136.

(87) Goitein S. D. op. cit.

(88) Rosen - Ayalon M., “Early Islamic Monuments of al - Haram al - Sharif: An Iconographic Study”, Qedem, (28) 1989, pp. 8 - 10; Busse H., “Zur Geschichte und Deutung der fruhislamischen Harambauten in Jerusalem”, Zeitschrifts des Deutschen Palastina - Vereins, (107), 1991, pp. 144 - 154; Kuchler M., “Moschee und Kalifenpalaste Jerusalems nach den Aphrodito - Papyri”, op. cit., pp. 120 - 134.

(٨٩) فتوح البلدان ص ص ٤٢٥ – ٤٢٧.

(90) Hoyland R., op. cit, pp. 223 - 700

لمزيد من التوضيح عن أحجار الميل (الصُّوَى) راجع مقالة:

Sharon M., “An Arabic Inscription from the Time of the Caliph Abd al - Malik”, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 29 (1966), pp. 367 - 372.

(٩١) يجدر بالتنويه، في هذا الصدد، أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان، كان قد بنى داراً في مدينة دمشق عرفت باسم (القُبّة الخضراء»، وكان موقعها، كما الحال في موقع دار الإمارة في القدس وفي البصرة، قبليَّ المسجد. انظر عن هذه الدار في : ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج ٩ ص ١٤٥.

(٩٢) مثير الغرام، ص ٣٥٦.

(٩٣) مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠ ص ٢٨٠؛ الأنس الجليل، ج١ ص ٢٦٦.

(٩٤) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، (تحقيق : Charles Torrey) ، ليدن، ١٩٢٠ ، ص ١٠٥؛ مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ٤٠؛ مثير الغرام، ص ٣٥٨.

(٩٥) ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، مادّة : «الصِّنَبْرة».

(٩٦) نقولا زيادة، شآميّات، دراسة في الحضارة والتاريخ، لندن، ١٩٨٩، ص ١١٧؛ Gil M., op. cit, 93.

(٩٧) شآميات، نفسه، ص ١١٧.

(٩٨) الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ص ٢٠٣, ١١٧٣, ١١٧٧, ١٣٦١, ١٣٦٢, ١٣٤٠, ١٧٢٩, ١٤٦٧، ١٧٤٣ ١٧٩٥؛ ياقوت الحموي، مصدر سبق ذكره، مادّة: «حَوّارين»، «الرّقيم»، «المُوقَّر»؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢ ص ص ٢٥٣, ٢٥٧, ٣٠١؛ ابن عبد ربّه، الأندلسي، العقد الفريد، (تحقيق أحمد أمين، أحمد الزين وابراهيم الأبياري)، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٤ ص ص ٣٧٥, ٣٩٩, ٤٤١, ٤٣٢, ٤٤٥, ٤٥٢, ٤٦١؛ ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج٨ ص ٢٣٦؛ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف ج ٤ (٢)، (تحقيق شلوزنجر ماكس) القدس، ١٩٣٦، ص ص ٦٠ ـ ٦١؛ انساب الأشراف ج ٦ (٢)، (تحقيق : خليل عثامنة)، القدس ١٩٩٣، ص ص ٣, ٣٧؛ أنساب الأشراف ج ١١، (تحقيق .Ahlwardt W)، Greifswald، ١٨٨٣، ص١٦٤؛ المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق (Barbier De Meynard) باريس، ١٨٦١، ج٥ ص ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦؛ العيون والحدائق، تحقيق (.De Goeje M. J) ليدن، ١٨٦٩، ج ٤ ص ص ١٢, ٦٣، ١٠٧, ١١٦, ١٣٨, ١٤٠, ١٤٥؛ ديوان الفرزدق، (بيروت ١٩٦٦)، ج ٢ ص ١٤٧؛ ديوان جرير، (تحقيق نعمان طه)، القاهرة ١٩٦٩، ص ص ٤٨٠, ٦٤٥, ٦٤١؛ الأزدي، أبو زكريا، تاريخ الموصل، (تحقيق علي حبيبة)، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٨؛ الدنيوري، أبو حنيفة، الأخبار الطوال، (تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيّال)، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣٣٤؛ الأغاني، ج٢، ص ٢٤٠؛ المصدر نفسه، ج ٧ ص ٨.

(٩٩) أنساب الأشراف، ج ١١ ص ١٦٤؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٥٧؛ المسعودي، مصدر سبق ذكره، ج٥ ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(١٠٠) ابن المُرَجّى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥؛ مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٧ ص ١٧٩؛ أنساب الاشراف، ج ١١ ص ١٦٥.

(١٠١) ديوان الفرزدق، ج ٢ ص ١٤٧.

(١٠٢) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المعارف، (تحقيق ثروت عُكاشة)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٥٤؛ المقريزي، أحمد بن علي، كتاب المُقَفّى الكبير، (تحقيق م. يعلاوي)، بيروت، ١٩٩١، ج ٣ ص ١٥٧؛ ابن خياط، خليفة، تاريخ خليفة، (تحقيق سهيل زكّار)، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٩٤؛ الطبري، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٢٩٣؛ تاريخ اليعقوبي، ج٢ ص ٣٣٥.

(١٠٣) تاريخ خليفة، ص ٣٢٩.

(١٠٤) وقعة صفّين، ص ص ٢٠٦, ٢٠٧, ٣٣٩؛ تاريخ خليفة، ص ٢٢٢.

(١٠٥) شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥؛ فلهاوزن، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٩ ـ ١٥٠؛ Gil M., op. cit., pp. 65 - 67.

(١٠٦) قيل إن سليمان بن عبد الملك كان يوم توفى أخوه الوليد في مشارف البلقاء، وقيل إنه كان في الرملة، وجاء في رواية ثالثة إنه كان في «السّبع» في ضيعته، انظر: مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠ ص ١٧٢؛ الأنس الجليل، ج١ ص ٢٨١؛ العيون والحدائق، ج ٣ ص ١٦؛ الجُمَحي، محمد بن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، (تحقيق محمود شاكر) القاهرة، ١٩٧٤، ص ٦٩٩.

(١٠٧) مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠ ص ١٧٢ ـ ١٧٣؛ ابن المرجّى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦؛ مثير الغرام، ص ٣٨٥؛ الأنس الجليل، ج ١ ص ٢٨١.

(١٠٨) ابن المرجّى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(١٠٩) ديوان الفرزدق، ج ٢ ص ٧٢.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٩٦.

(١١١) ابن المرجّى، ص ٢٢٦؛ ابن كثير، مصدر سبق ذكره، ج ٩ ص ص ١٧٤ ـ ١٧٥؛ مختصر تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠، ص ١٧٤.

١١٢ ـ مثير الغرام، ص ٣٨٥.

١١٣ ـ فتوح البلدان، ص ١٧٠.

١١٤ ـ المقدّسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.